|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Users\ponder\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\BDT-25th_anniversary_2017-Logo_411959-3_transparent.png | **المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالاتلعام 2017 (WTDC‑17)****بوينس آيرس، الأرجنتين، 20-9 أكتوبر 2017** | **C:\Users\murphy\Documents\WTDC17\bd_A_25Years_Horizontal-411959.jpg** |
|  |  |  |
| الجلسة العامة | **الوثيقة WTDC-17/47-A** |
|  | **25 سبتمبر 2017** |
|  | **الأصل: بالإسبانية** |
| المكسيك |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر |
|  |
|  |
| **مجال الأولوية:**- مسائل لجان الدراسات**ملخص:**تعرض المكسيك على نظر المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (WTDC‑17) تعديلات متنوعة على مختلف مسائل الدراسات.**النتائج المتوخاة:**تدعو المكسيك جميع الوفود المشاركة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 إلى النظر في هذه الوثيقة، التي تتضمن تعديلات متنوعة على مختلف المسائل المطروحة في لجنتي الدراسات (1 و2) التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات.**المراجع:****المسائل** 1/1 و3/1 و4/1 و5/1 و6/1 و7/1 و1/2 و7/2 |

لجنة الدراسات 1

MOD MEX/47/1

المسـألة 1/1

الجوانب التقنية والتنظيمية والاقتصادية والسياساتية للانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات النطاق العريض في البلدان النامية

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

ينسب الفضل على نطاق واسع للزيادة في النفاذ إلى النطاق العريض إلى تحسين نتائج أنشطة التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية. ويعتبر النطاق العريض من المدخلات الأساسية لتحقيق مجتمع معلومات يكون محوره الإنسان ويتسم بالطابع الجامع وينصب على التنمية.

وعلى الرغم من المكاسب الباهرة في مجال النفاذ إلى البينة التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، ما زال العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً (LDC)، يفتقر إلى النفاذ الكافي لتوصيلية النطاق العريض. وتشير بيانات الاتحاد إلى أنه بالرغم من أن استعمال المهاتفة المتنقلة غدا شائعاً، فإن الفجوة الرقمية آخذة في التحول أيضاً، مع تركيز الاهتمام على 3,9 مليار شخص، أي %53 من سكان العالم، كانوا بحلول نهاية عام 2016 غير موصلين بالإنترنت. وتدعو [أهداف التوصيل في 2020 الخاصة بالاتحاد](http://www.itu.int/en/connect2020/Pages/default.aspx) إلى توصيل %60 من سكان العالم بالإنترنت بحلول عام 2020 - وهو ما يعادل توصيل 1,2 مليار شخص آخرين على مدى السنوات الأربع المقبلة، في 48 بلداً تصنف حسب الأمم المتحدة في فئة أقل البلدان نمواً (LDC). وتشير التوقعات إلى أن العدد الإجمالي للاشتراكات في النطاق العريض المتنقل سيصل إلى 3,6 مليار مشترك في نهاية عام 2016، مقابل 3,2 في نهاية عام 2015. وتشير تقديرات إلى أنه سيكون هناك 884 مليون اشتراك في النطاق العريض الثابت في نهاية عام 2016، أي بزيادة بنسبة %8 عن العام السابق. وتشير تقديرات الاتحاد إلى أن الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت في العالم إجمالاً اتسعت قليلاً بالفعل، حيث ارتفعت من %11 في عام 2013 إلى %12 في عام 2016. وينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يواصل السعي في فترة الدراسة 2021‑2018، بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، إلى زيادة توافر خدمات النطاق العريض الميسورة التكلفة من خلال إجراء تحليل دقيق للسياسات والقضايا التقنية المتصلة بنشر النطاق العريض واعتماده واستعماله. وعلى وجه الخصوص، يتعين على أعضاء الاتحاد ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) العمل على تحديد احتياجات أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان وإبراز هذه الاحتياجات وتلبيتها من خلال تحسين نشر النطاق العريض واستعماله. وسينتفع الأعضاء بتحليل القضايا التنظيمية والسياساتية والتقنية والاقتصادية التي ينطوي عليها نشر تكنولوجيات النفاذ إلى النطاق العريض، بما في ذلك إدماج الحلول المتعلقة بشبكات النفاذ في البنية التحتية القائمة أو المستقبلية، والتدابير غير التناظرية للمساعدة على تعزيز المنافسة في سوق الاتصالات.

وينبغي أن تُدرس معاً سياسات النفاذ إلى النطاق العريض وتنفيذه وتطبيقاته بحيث تتمكن البلدان النامية على نحو أفضل من تقييم خياراتها لنشر النطاق العريض. ومن شأن الجمع بين هذه المواضيع أن يؤدي إلى إزالة التشتت فيما بين هذه القضايا المتصلة وإلى توفير خارطة طريق واضحة للبلدان النامية لكي تتمكن من سد الفجوة القائمة في خدمة النطاق العريض.

إن المسألة الدراسية المقترحة والنواتج المتوقعة تعكس عناصر من مسائل الدراسة في فترة الدراسة السابقة 2017‑2014، لا سيما المسألة 1/1 "الجوانب التقنية والتنظيمية والسياساتية للانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات النطاق العريض في البلدان النامية، بما في ذلك شبكات الجيل التالي والخدمات المتنقلة والخدمات غير التقليدية المقدمة عبر الإنترنت (OTT) وتنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت".

وخلال فترة الدراسة 2014‑2017 للمسألة 1/1، قام فريق المقرر في إطار لجنة الدراسات 1 بدراسة الجوانب التقنية والتنظيمية والسياساتية للانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات النطاق العريض في البلدان النامية، بما في ذلك شبكات الجيل التالي والخدمات المتنقلة والخدمات غير التقليدية المقدمة عبر الإنترنت (OTT) وتنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت. وأعدّ تقرير دراسة يتضمن معلومات وبيانات ذات صلة لكي تستخدمها الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية.

ويظل النفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة عنصراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ولذلك سيظل إنشاء نقاط لتبادل حركة الإنترنت على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية مطروحاً على جدول أعمال البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي تسعى إلى تمكين جميع مواطنيها من النفاذ إلى هذه الخدمة؛ وهذا يعني أن التعلّم من أفضل الممارسات والتجارب الناجحة سيساعد في تحقيق الهدفين 1 و2 كما وردا في القرار 200 (بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن برنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا يزال تنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت على الصعيد العالمي يمثل تحدياً لجميع البلدان وسيتحقق على مراحل. ولذلك يُقترح وضع تقرير خاص يفصّل قصص النجاح بشأن الانتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت والطرق الممكنة لتسريع هذا الانتقال الذي تواجهه زيادة كبيرة في الأجهزة التي لا تزال موصولة بالإنترنت.

ويقوم فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) بتطوير البروتوكولات بما في ذلك الإصدار الرابع والإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت.

ويهتم كثير من البلدان والمنظمات الدولية بهذه المسألة. وقد راجعت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016) القرار 64 (المراجَع في دبي، 2012) بشأن توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت وتيسير الانتقال إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) ونشره. وقرر مجلس الاتحاد في دورته لعام 2012 بموجب مقرره 572، أن يعالج المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2013 (WTPF‑13) مسألة الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت. وعقد المنتدى في الفترة من 14 إلى 16 مايو 2013 في جنيف (وعقد المنتدى السابق في الفترة من 21 إلى 24 أبريل 2009 في البرتغال، وناقش التقارب والإنترنت ولوائح الاتصالات الدولية). ويهدف المنتدى الذي ينظمه الاتحاد إلى تشجيع المناقشة والسعي إلى التوصل إلى توافق الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة في شكل "آراء" تبرز رؤية مشتركة لتوجيه السياسات العامة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتنظيم والتقييس في العالم. وأصدر المنتدى ستة آراء (الوثيقة WTPF‑13/16) على النحو التالي:

- الرأي 1 (جنيف، 2013): تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية

- الرأي 2 (جنيف، 2013): تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض

- الرأي 3 (جنيف، 2013): دعم بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)

- الرأي 4 (جنيف، 2013): دعم تبني الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت والانتقال من الإصدار الرابع

- الرأي 5 (جنيف، 2013): دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت

- الرأي 6 (جنيف، 2013): دعم تفعيل عملية التعاون المعزز.

وتواصل حالياً بلدان عديدة على أعلى مستويات السياسات مناقشة اعتماد قوانين ولوائح بشأن "حيادية شبكة الإنترنت". ويشارك في مناقشة هذا الموضوع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القادة السياسيون والمنظمون والمشغلون ومقدمو الخدمات. ولهذا السبب، دعت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في عامي 2012 و2013 الهيئات التنظيمية وواضعي السياسات إلى العمل على اتخاذ التدابير الرامية إلى تنظيم استخدام تقنيات إدارة الحركة لمنع التمييز غير المنصف بين الجهات الفاعلة في السوق.

ونشر الاتحاد الدولي للاتصالات، في 18 أبريل 2013، تقريراً بشأن التنظيم بعنوان "*اتجاهات الإصلاح في الاتصالات لعام 2013: الجوانب العابرة للحدود الوطنية في تنظيم المجتمع المترابط شبكياً*". ويُكرس الفصل 2 من هذا التقرير لمسألة حيادية الشبكة. وكما جاء في التقرير، فإن الحوار بشأن حيادية الشبكة لا يزال بعيداً عن الوضوح بسبب عدم وجود تعريف متفق عليه بصورة عامة لهذا المصطلح بين المنظمين أنفسهم.

وكثيراً ما تقدم الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت من مقدمي الخدمة إلى المستعملين عبر توصيل بالإنترنت بصورة مستقلة عن مشغل شبكة الاتصالات الذي يوفر التوصيل بالإنترنت. ويشار إلى هذه الخدمات في كثير من الأحيان بوصفها خدمات "غير تقليدية" (OTT). ويتزايد بشكل سريع طلب المستعملين على هذه الخدمات بالنظر إلى أنهم يريدون حصة أكبر من المنافع الملحوظة الناتجة عن هذه الخدمات. ويتوقع المستهلكون أن يكون بوسعهم النفاذ إلى المحتوى القانوني والتطبيقات والخدمات ويريدون الحصول على معلومات عن اشتراكاتهم. وتؤدي هذه الخدمات إلى الطلب على النفاذ إلى النطاق العريض وخدماته ولكنها تتطلب أن يسعى مشغلو الشبكات إلى إيجاد نماذج أعمال وترتيبات جديدة وخاصة في البلدان النامية.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تركز المسألة على القضايا الجديدة التي نشأت من الطابع المتعدد القطاعات لسوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية، حيث أدت التطبيقات والخدمات والجهات الفاعلة الجديدة إلى مجموعة من المسائل التنظيمية الناشئة. وعلى اللجنة أن تقوم بتحليل النماذج والأطر التنظيمية للتعاون بين مختلف الكيانات المعنية بتطوير هذه التطبيقات والخدمات الجديدة ونشرها وإدارتها.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

## 1.2 السياسة والتنظيم

 أ ) السياسات واللوائح التي تنهض بشبكات النطاق العريض الميسورة التكلفة، وخدماتها وتطبيقاتها، بما في ذلك سبل الاستفادة المثلى من استعمال الطيف.

ب) الأساليب الفعّالة والناجعة لتمويل زيادة النفاذ إلى النطاق العريض في المناطق الريفية والنائية.

ج) الشروط التنظيمية والمتعلقة بالسوق اللازمة للنهوض بنشر شبكات النطاق العريض وخدماته وتطبيقاته، بما في ذلك إعداد لوائح تنظيمية غير تناظرية من أجل شركة التشغيل التي لها نفوذ كبير في السوق، والخيارات التنظيمية لفك العروة المحلية لهيئات التنظيم الوطنية الناتجة عن التقارب، فضلاً عن التنسيق مع الوزارات وهيئات التنظيم ذات الصلة نظراً للطابع المتعدد القطاعات للخدمات مثل تحويل الأموال بالوسائل المتنقلة والأعمال المصرفية بالوسائل المتنقلة والتجارة بالوسائل المتنقلة والتجارة الإلكترونية.

د ) قصص النجاح والدروس المستفادة.

ه‍ ) السبل الكفيلة بإزالة الحواجز التي تعيق نشر البينة التحتية للنطاق العريض وأفضل الممارسات لتحسين التوصيلية عبر الحدود والتغلب على تحديات التوصيلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

و ) بالنظر إلى أن تلبية الطلب على المحتوى يتطلب تحسين النفاذ إلى خدمات النطاق العريض، يتعين دراسة ما يلي:

- النمط والاتجاهات في خدمات النطاق العريض، بما في ذلك نشر النطاق العريض والحركة الدولية والتطبيقات وما إلى ذلك؛

- التطبيقات التي تدعم النفاذ المستعملة أساساً للتنمية، مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية، وما إلى ذلك، بأسعار ميسورة مع مراعاة المبادئ التوجيهية السابقة بشأن هذا الموضوع؛

ز ) الأثر التجاري للاستثمارات الجديدة اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة على النفاذ إلى الإنترنت عموماً والاحتياجات من حيث عرض النطاق والبنية التحتية لتقديم خدمات النطاق العريض بأسعار ميسورة للوفاء باحتياجات التنمية.

ح) الآثار المترتبة على توفير التطبيقات والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت المقدمة من جانب مقدمي المحتوى إلى المستعملين عبر التوصيل بالإنترنت عريض النطاق، بصورة مستقلة عن مشغل شبكة الاتصالات الذي يقدم التوصيل بالإنترنت، والتي ما يشار إليها كثيراً بوصفها الخدمات "غير التقليدية" (OTT)، بما في ذلك الآثار المترتبة على التنظيم والمنافسة والبنية التحتية للشبكات ونماذج الأعمال.

## 2.2 الانتقال إلى النطاق العريض وتنفيذه

 أ ) الطرائق لتنفيذ خدمة النطاق العريض، بما في ذلك الانتقال من الشبكات ضيقة النطاق، وميزات التوصيل البيني والتشغيل البيني.

ب) القضايا التشغيلية والتقنية المرتبطة بنشر شبكات النطاق العريض وخدماته وتطبيقاته، بما في ذلك الانتقال من الشبكات ضيقة النطاق إلى الشبكات عريضة النطاق.

ج) السبل الكفيلة بإزالة الحواجز التي تعيق نشر البينة التحتية للنطاق العريض.

د ) قصص النجاح والدروس المستفادة.

ه‍ ) مواصلة دراسة أفضل الممارسات في إنشاء نقاط تبادل الإنترنت على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

و ) دراسة الجوانب السياساتية والتكنولوجية ( أ ) للانتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت وبصورة مستقلة و(ب) سبل إدارة النفاذ إلى الشبكات التي تحقق التوازن بين أداء الشبكات والمنافسة والفائدة للمستهلكين.

# 3 الناتج المتوقع

التقارير والمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات ودراسات الحالات والتوصيات، حسب الاقتضاء، التي تأخذ في الاعتبار القضايا المطروحة للدراسة والنتائج المتوقعة التالية:

 أ ) سياسة النطاق العريض وتنظيمه

'1' السياسات التي تشجع الحوافز لنشر النطاق العريض من خلال المنافسة الفعّالة واستثمارات القطاعين العام والخاص والمنافسة بين المنصات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات النطاق العريض؛

'2' دراسة أفضل الممارسات لتشجيع السياسات والممارسات الإقليمية التي تعزز التوصيلية عبر الحدود وتعالجها والتوصيلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

'3' أفضل الممارسات لوضع السياسات القائمة على الحياد في التكنولوجيا والخدمات؛

'4' الطرائق التي تفتح الأسواق على المنافسة الفعّالة من خلال إصلاحات تنظيمية وضريبية شفافة؛

'5' السياسات التي تشجع الممارسات الفعّالة والمبتكرة للاتصالات المتنقلة عريضة النطاق للوافدين والمستهلكين الجدد في الأسواق بما في ذلك توزيع الطيف وتخصيصه؛

'6' أفضل الممارسات المتعلقة بتقاسم البنية التحتية وفك العروة المحلية والنفاذ إلى الشبكات التي تشجع دخول الأسواق، حسب الاقتضاء؛

'7' بناء القدرات في المجتمعات الريفية و/أو المحرومة؛

'8' دراسات لبحث منهجيات تسعير جديدة ومبتكرة لخدمات النطاق العريض؛ والاتجاهات في مجال خدمات النطاق العريض، ومن بين جملة أمور، نشر النطاق العريض، والحركة الدولية والتطبيقات، وتقدير حجم الطلب الحالي على النطاق العريض على المستويين العالمي والإقليمي؛

'9' أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لتحفيز الاستثمار في النطاق العريض الذي يتيح تقديم خدمات من أجل التنمية بأسعار ميسورة؛

'10' تحديد أدوات السياسات لتسهيل إتاحة الخدمات والتطبيقات التنافسية القائمة على بروتوكول الإنترنت، المعروفة باسم الخدمات "غير التقليدية" (OTT)، وتوافرها للمستهلكين على المستويين المحلي والوطني؛

'11' تحديد مجموعة ترتيبات الأعمال الناجحة البديلة التي استخدمت لتلبية الطلب المتزايد والتغيرات الأخرى في السوق؛

'12' دراسة أفضل الممارسات في إنشاء نقاط تبادل الإنترنت على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛

'13' تقييم التحديات وتقديم نظرة عامة على أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية بشأن الأطر القانونية وآليات التعاون بين الجهات الحكومية المختصة التي تسعى إلى تسهيل تطوير ونشر خدمات وتطبيقات جديدة وتجنب الحواجز التي تعترضها، مثل تحويل الأموال بالوسائل المتنقلة والأعمال المصرفية بالوسائل المتنقلة والتجارة بالوسائل المتنقلة والتجارة الإلكترونية.

ب) الانتقال إلى النطاق العريض وتنفيذه

'1' أفضل الممارسات لتمويل النفاذ إلى النطاق العريض في المجتمعات المحرومة والتي تفتقر إلى الخدمات، بما في ذلك صناديق الخدمة الشاملة ومتطلبات التغطية والوسائل البديلة لتمويل النفاذ إلى النطاق العريض؛

'2' المبادئ التوجيهية لتحقيق الانتقال من الشبكات ضيقة النطاق إلى الشبكات عريضة النطاق على أن تؤخذ في الاعتبار خصوصاً التحديات المحتملة والفوائد والفرص التي قد يصادفها البلد النامي لدى تنفيذ شبكات النطاق العريض وخدماته والتطبيقات المرتبطة به.

ج) الانتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت

'1' تجميع مشاكل واحتياجات البلدان النامية للانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

'2' توحيد الجهود وتنسيقها لضمان الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

'3' استقصاء للإجراءات والوسائل والأطر الزمنية للانتقال بشكل فعّال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) مع مراعاة تجربة الدول الأعضاء في الاتحاد؛

ويمكن للتقرير النهائي أن يتضمن أيضاً أفضل الممارسات بشأن الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) والتي يمكن لها أن تشمل الموضوعات التالية:

(1 الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) فيما يتعلق بمشغلي الاتصالات:

(1.1 مراحل الانتقال، بما في ذلك أفضل الممارسات لمشغلي ميادين المستوى الأعلى ومقدمي خدمات التطبيقات في جهود عملية الانتقال؛

(2.1 الانتقال فيما يتعلق بالشبكات الرئيسية؛

(3.1 الانتقال فيما يتعلق بشبكات النفاذ؛

(4.1 جمع أفضل الممارسات بشأن التسيير؛

(5.1 خدمة الشبكات؛

(6.1 قضايا جودة الخدمة؛

(7.1 القضايا المتصلة بالأمن في الشبكات طوال عملية الانتقال.

(2 الاستخدام المشترك للإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) والإصدار الرابع منه (IPv4).

(3 المشاركة المطلوبة من الهيئات التنظيمية.

# 4 التوقيت

تقارير مرحلية سنوية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الدراسة لمدة أربع سنوات.

ينبغي أن يُقدم في غضون سنتين مشروع تقرير عن المواضيع إلى لجنة الدراسات 1.

وينبغي أن يُقدم في غضون أربع سنوات تقرير نهائي والمبادئ التوجيهية أو التوصية (التوصيات) إلى لجنة الدراسات 1.

ويعمل فريق المقررين بالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات على تنفيذ الدروس المستفادة من دراسة المسألة من خلال حلقات دراسية تدريبية.

وتصل أنشطة أفرقة المقررين إلى غايتها في غضون أربع سنوات.

# 5 جهات الاقتراح/الجهات الراعية

الدول العربية والاتحاد الإفريقي للاتصالات ومجموعة الاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ والبرازيل والكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

# 6 مصادر المُدخلات

يتمثل المصدر الرئيسي للمدخلات في تجارب الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات التي بدأت نشر شبكات النطاق العريض والتي بدأت عملية الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6). وستتسم مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بأهمية أساسية لنجاح دراسة هذه المسألة.

وينبغي أيضاً استخدام المقابلات والتقارير المتاحة والدراسات الاستقصائية في جمع البيانات والمعلومات لإعداد الصيغة النهائية لمجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية الخاصة بأفضل الممارسات.

وينبغي أيضاً استخدام المواد المقدمة من المنظمات الإقليمية للاتصالات ومن مراكز بحوث الاتصالات ومن الجهات المصنعة ومن فرق العمل لتجنب الازدواجية في العمل.

ويتسم أيضاً بأهمية بالغة وجود تعاون وثيق مع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات خاصة لجنة الدراسات 13 ومبادرة المعايير العالمية لشبكات الجيل التالي (GSI‑NGN)، ومجموعات وضع المعايير الأخرى الضالعة في الأنشطة التي تُناقش في مسائل الدراسة، والأنشطة الأخرى المضطلع بها في قطاع تنمية الاتصالات.

ويتوقع أن تقدم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون إليها مساهمات، كما يتوقع ذلك من لجان الدارسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات وأصحاب المصلحة الآخرين.

# 7 الجمهور المستهدَف

| الجمهور المستهدف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 |
| --- | --- | --- |
| واضعو سياسات الاتصالات | نعم | نعم |
| منظمو الاتصالات | نعم | نعم |
| مقدمو الخدمات/المشغلون | نعم | نعم |
| المصنعون | نعم | نعم |
| المستهلكون/المستعملون النهائيون | نعم | نعم |
| منظمات وضع المعايير، بما في ذلك الاتحادات التجارية | نعم | نعم |

 أ ) الجمهور المستهدف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

جميع واضعي سياسات الاتصالات ومنظمي الاتصالات وموردي الخدمات والمشغلين على الصعيد الوطني فضلاً عن مصنعي تكنولوجيات النطاق العريض.

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

ستوزع نتائج المسألة من خلال التقارير المؤقتة والنهائية لقطاع تنمية الاتصالات. وسوف يوفر ذلك وسيلة للجمهور للحصول على تحديثات دورية للأعمال المنفذة، وكذلك وسيلة للجمهور كي يقدم مدخلات و/أو يطلب توضيحاً/مزيداً من المعلومات من لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات لو احتاج إليها.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

 أ ) ما هي الطريقة؟

(1 في إطار لجنة دراسات:

- مسألة (تدرسها لجنة دراسات على مدى عدة سنوات) ☑

(2 في إطار الأنشطة المعتادة لمكتب تنمية الاتصالات (يرجى الإشارة إلى البرامج والأنشطة
والمشاريع، وما إلى ذلك، التي ستشملها أعمال مسألة الدراسة):

- البرامج ☑

- المشاريع ☑

- الخبراء الاستشاريون ☑

- المكاتب الإقليمية ☑

(3 سبل أخرى - يرجى وصفها (مثلاً على الصعيد الإقليمي، في إطار منظمات أخرى، بالاشتراك مع منظمات أخرى، وما إلى ذلك) □

ب) ما السبب؟

سيتم تناول هذه المسألة في نطاق لجنة دراسات على مدى فترة دراسة من أربع سنوات (مع تقديم نتائج مرحلية)، وسيقوم المقرر ونوابه بإدارة المسألة. ومن شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات المساهمة بخبراتهم والدروس المستفادة بشأن الجوانب التقنية والتنظيمية والسياساتية للانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات النطاق العريض.

# 9 التنسيق والتعاون

ستحتاج لجنة دراسات قطاع تنمية الاتصالات التي تتناول هذه المسألة إلى التنسيق مع:

- لجان الدراسات ذات الصلة في قطاع تقييس الاتصالات، وخصوصاً لجنة الدراسات 13

- جهات الاتصال ذات الصلة في مكتب تنمية الاتصالات والمكاتب الإقليمية للاتحاد

- منسقي أنشطة المشاريع ذات الصلة في مكتب تنمية الاتصالات

- المنظمات المعنية بوضع المعايير (SDO)

- الخبراء والمنظمات ذات الخبرة في هذا المجال.

# 10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

القرار 77 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.

تحددت الصلات ببرامج مكتب تنمية الاتصالات من أجل تعزيز تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

حسبما يتضح خلال دراسة هذه المسألة.

MOD MEX/47/2

المسـألة 3/1

النفاذ إلى الحوسبة السحابية: تحديات وفرص للبلدان النامية

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

"الحوسبة السحابية" هي مفهوم في عالم الوسائط المتعددة يتجه إليه العالم تدريجياً الآن نظراً لما له من مزايا كثيرة وعظيمة. ويتلخص هذا المفهوم في نموذج لتمكين مستعمل الشبكة من النفاذ الشبكي من كل مكان وفي أي وقت بسهولة وعند الحاجة إلى مجموعة مشتركة من موارد الحوسبة القابلة للتشكيل (مثل الشبكات والمخدمات والتخزين والتطبيقات والخدمات)، التي يمكن توفيرها وتسليمها بسرعة مع أدنى حد من الجهد الإداري أو التدخل من جانب مورّد الخدمة.

تتميز نماذج الحوسبة السحابية بالخصائص الخمس الأساسية التالية: الخدمة بناءً على الطلب، والتسليم عبر نفاذ شبكي واسع، وتجميع الموارد، وسرعة المرونة، والخدمات الذاتية والمقيسة.

بالنسبة للعديد من البلدان تمثل الحوسبة السحابية حلاً ممكناً لمشاكل نقص معدات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، ولقد حققت الحوسبة السحابية نمواً ملحوظاً في العديد من البلدان المتقدمة وبالأخص بعد تبني العديد من مشغلي ومنتجي الهواتف المحمولة لهذا التوجه، كما يعتبر كبار العاملين في عالم صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحوسبة السحابية هي الثورة التكنولوجية القادمة في القرن الحادي والعشرين.

وتتمثل الميزة الرئيسية المفتاحية للحوسبة السحابية في وفورات الحجم (تقاسم البنية التحتية) والمرونة في الاستخدام.

وتنكبّ لجنتان للدراسات تابعتان لقطاع تقييس الاتصالات على تناول موضوع الحوسبة السحابية، نظرا لما يحظى به من أهمية. أما اللجنة الأولى، وهي لجنة الدراسات 13 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات، المعنية بشبكات المستقبل مع التركيز على الاتصالات المتنقلة الدولية-2020 (IMT-2020) والحوسبة السحابية والبنى التحتية للشبكات الموثوقة، فهي مسؤولة عن الدراسات المتعلقة بالمتطلبات والمعماريات والقدرات والسطوح البينية لبرمجة التطبيقات (API) وكذلك جوانب المكونات البرمجية وتنسيق وظائف شبكات المستقبل المتقاربة مع التركيز بشكل خاص على الأجزاء غير الراديوية من الاتصالات المتنقلة الدولية-2020 (IMT-2020). وتشمل المجالات الرئيسية التي تغطيها لجنة الدراسات هذه الجوانب المتعلقة بالحوسبة السحابية والبيانات الضخمة: دراسات لمتطلبات الحوسبة السحابية ومعمارياتها الوظيفية وإمكانياتها وآلياتها ونماذج نشرها مما يشمل الحوسبة السحابية الداخلية والحوسبة السحابية البينية فضلاً عن جوانب الحوسبة السحابية الموزعة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يرتبط العمل المنجز في إطار مسألة الدراسات هذه بلجنة الدراسات 20 لقطاع تقييس الاتصالات المعنية بإنترنت الأشياء (IoT) والمدن والمجتمعات الذكية. ولجنة الدراسات 20 مسؤولة عن الدراسات المتصلة بإنترنت الأشياء (IoT) وتطبيقاتها والمدن والمجتمعات الذكية (SC&C). ويشمل ذلك الدراسات المتعلقة بجوانب البيانات الضخمة في إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية، وبالخدمات الإلكترونية والخدمات الذكية فيما يخص المدن والمجتمعات الذكية.

ولذلك يلزم التعاون بين القطاعين من أجل النجاح في التعامل مع التحديات المطروحة والاستفادة من الفرص المتاحة في البلدان النامية فميا يتعلق بالنفاذ إلى الحوسبة السحابية.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

 أ ) تباحث الاحتياجات من البنى التحتية لدعم وإتاحة النفاذ إلى خدمات الحوسبة السحابية.

ب) دراسة الاتجاهات المستقبلية للحوسبة السحابية.

ج) ما هي خصائص الشبكات التي تدعم بشكل فعّال الوصول إلى خدمات الحوسبة السحابية؟

د ) بناء وتطوير مجموعة وافية من الأطر القائمة لدعم الاستثمار في البنية التحتية لدعم الحوسبة السحابية، مع مراعاة المعايير ذات الصلة المعترف بها أو قيد الدراسة لدى القطاعين الآخرين في الاتحاد؛

ﻫ‏ ) إجراء دراسة معمقة بشأن وضع نماذج التكاليف باعتماد الحوسبة السحابية؛

و ) مواصلة إعداد دراسات حالة بشأن المنصات السحابية الناجحة المستخدمة في البلدان النامية.

ز ) التعاون مع لجنتي الدراسات 13 و20 التابعتين لقطاع تقييس الاتصالات من أجل تحديد أفضل الحلول لمواجهة التحديات التي تنشأ فيما يتعلق بالنفاذ إلى الحوسبة السحابية.

# 3 الناتج المتوقع

 أ ) تقرير مرحلي سنوي عن سير العمل بشأن بنود الدراسة المشار إليها أعلاه؛

ب) تقرير نصفي عن سير العمل خلال دورة المرحلة الدراسية؛

ج) تقرير نهائي عن المسألة يتضمن ما يلي:

• إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية، من قبيل النُهُج السياساتية أو التقنية، *من جملة أمور*، لتسهيل نشر البنى التحتية التي يمكن تناولها خلال عدة فعاليات منها الندوات التدريبية وفقاً لبرنامج قطاع تنمية الاتصالات المتعلق ببناء القدرات؛

• صدور كتيب عن البنية التحتية الداعمة للحوسبة السحابية في البلدان النامية كنتيجة للتعاون بين لجان الدراسات (لجنة الدراسات 13 لقطاع تقييس الاتصالات) وفريق المقرر المنوطة به هذه المسألة في إطار لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات؛

• مشروع توصية (توصيات) حسب الاقتضاء.

# 4 التوقيت

من المتوقع صدور التقرير المؤقت بشأن هذه المسألة بحلول عام 2020، أما التقرير النهائي فمن المتوقع صدوره في عام 2021 في نهاية فترة الدراسة لقطاع تنمية الاتصالات.

# 5 جهات الاقتراح/الجهات الراعية

الدول العربية والدول الإفريقية.

# 6 مصادر المُدخلات

 أ ) نتائج التقدم التقني ذي الصلة الذي تم إحرازه في لجان الدراسات بقطاع التقييس وخاصة لجنة الدراسات 13.

ب) منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات عن خدمات الحوسبة السحابية.

ج) التقارير ذات الصلة الصادرة من الهيئات والمؤسسات الوطنية و/أو الإقليمية في البلدان النامية والمتقدمة.

د ) المساهمات التي سوف يتم تقديمها عن التجارب الخاصة بتقديم خدمات النفاذ إلى الحوسبة السحابية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ﻫ‏ ) المدخلات ذات الصلة المقدمة من مقدمي الخدمات والشركات المصنعة.

و ) المدخلات ذات الصلة من برامج مكتب تنمية الاتصالات المتعلقة بالحوسبة السحابية.

# 7 الجمهور المستهدَف

 أ ) الجمهور المستهدف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمهور المستهدف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[2]](#footnote-2)1 |
| واضعو سياسات الاتصالات | نعم | نعم |
| منظمو الاتصالات | نعم | نعم |
| مقدمو الخدمات/المشغلين | نعم | نعم |
| المصنّعون | نعم | نعم |

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

ستتم أعمال فريق المقرر وسيتم الإعلان عنها من خلال الموقع الإلكتروني لقطاع تنمية الاتصالات وكذلك من خلال نشر الوثائق وبيانات الاتصال المناسبة. كما ستستخدم نتائج العمل من خلال برامج مكتب تنمية الاتصالات ذات الصلة بوصفها عناصر من مجموعة الأدوات التي سيستخدمها المكتب عندما تطلب الدول الأعضاء وأعضاء القطاع ذلك بهدف دعم جهودها الرامية إلى التحول إلى خدمات الحوسبة السحابية.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

سيتناول فريق مقرر لجنة الدراسات 2 بقطاع تنمية الاتصالات هذه المسألة بالدراسة.

# 9 التنسيق والتعاون

وحتى يتم التنسيق الفعّال وتجنب ازدواجية وتكرار الأنشطة، ينبغي، عند إجراء الدراسة، أن تأخذ الدراسة بعين الاعتبار ما يلي:

- النواتج المقدمة من لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما تلك التي توفرها لجنة الدراسات 13 لقطاع تقييس الاتصالات؛

- النواتج المقدمة من الجهات المعنية بالمسائل ذات الصلة في قطاع تنمية الاتصالات؛

- النواتج المقدمة من برامج مكتب تنمية الاتصالات ذات الصلة.

# 10 البرنامج ذو الصلة

البرامج ذات الصلة هي البرامج التي تتناول بيئة السياسات والتنظيم، وبناء القدرات، والأمن السيبراني، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

حسبما يتبين خلال فترة دراسة المسألة.

MOD MEX/47/3

المسـألة 4/1

السياسات الاقتصادية وطرائق تحديد تكاليف الخدمات المتعلقة
بشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية،
بما فيها شبكات الجيل التالي (NGN)

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

كما يقرّ به التقرير النهائي بشأن المسألة 4/1 في فترة الدراسة السابقة، فإن نشر شبكات الجيل التالي يستدعي الانتقال إلى تطبيق أدوات محاسبة جديدة من أجل تعزيز وزيادة الفوائد التي يتيحها استخدام هذه الشبكات للمستعملين النهائيين.

وبالمثل، ركزت فترة الدراسة الأخيرة على مواضيع متنوعة مثل الطرائق الجديدة لتحديد الرسوم المتعلقة بالخدمات المقدمة عن طريق شبكات الجيل التالي، ونماذج تقاسم البنى التحتية، وتطور أسعار المستهلكين وتأثيرها على استعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وطرائق تحديد تكاليف تراخيص تشغيل الشبكات و/أو تقديم خدمات الاتصالات والمحاسبة التنظيمية في بيئة شبكات الجيل التالي.

ومع مراعاة فترة الدراسة السابقة ، ينبغي أن تواصل المسألة 4/1 مراعاة أن المشغلين ومقدمي الخدمات يتطلبون النفاذ إلى شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك البنية التحتية للنطاق العريض، بصورة متقاربة.

وبذلك، ينبغي أن يغطي برنامج العمل لتوجيه الأنشطة المتصلة بالمسألة 4/1 ما يلي:

- تحديد المعاونين النشطين؛

- النواتج المتوقعة للمسألة؛

- أساليب العمل؛

- برنامج العمل.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

وسيتواصل ضمن إطار المسألة تدارس المواضيع الرئيسية التالية:

(1 الطرائق الجديدة لتحديد الرسوم التي تدفع لقاء الخدمات المقدّمة على شبكات الجيل التالي (أو نماذج تحديدها عند الاقتضاء):

1.1 طرائق تحديد تكاليف تقديم الخدمات بالجملة (الوصلات المخصصة والتوصيل البيني والبنية التحتية المنفعلة).

(2 النماذج المختلفة لتقاسم البنية التحتية، بما فيها نماذج التقاسم بشروط التفاوض التجاري:

1.2 أثر تقاسم البنية التحتية على تكلفة الاستثمار وتوفير خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنافسة، والأسعار بالنسبة للمستهلكين: دراسات حالات مع تحليل كمي

2.2 فك العروة المحلية.

(3 تطور الأسعار الاستهلاكية وأثره على استعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الابتكار في هذا المجال، وعلى الاستثمار فيه، وعلى إيرادات المشغلين:

1.3 نماذج الأعمال الجديدة والمبتكرة فيما يخص الخدمات المقدمة في بيئة شبكات الجيل التالي، بما في ذلك أساليب تشجيع اعتماد واستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

2.3 الاتجاهات في أسعار خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها التجوال المتنقل الدولي

3.3 أثر تخفيض الأسعار على اعتماد واستعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الاستهلاك والابتكار والاستثمار وإيرادات المشغلين ومقدمي الخدمات.

(4 طرائق تحديد تكلفة تراخيص تشغيل الشبكات و/أو توفير خدمات الاتصالات المقدَّمة إلى المشغلين أو مقدمي الخدمات، بما في ذلك تكاليف الموارد (الترددات وأرقام الهواتف، مثلاً) المتاحة لها في البلد المعني في بيئة التقارب:

1.4 طرائق تحديد رسوم التراخيص: دراسات حالات وتجارب قُطرية

2.4 تغيُّر رسوم التراخيص وفقاً لحال السوق، بما في ذلك رسوم الموارد الأخرى (الترددات وأرقام الهواتف مثلاً)

3.4 أفضل الممارسات لتحديد رسوم التراخيص. ومن شأن العمل المتعلق بهذه المسألة أن يحدد ما يلي:

• قضايا التصميم الرئيسية

• تفاصيل التنفيذ

• نوع المراجعة المطلوبة للنموذج

• الآثار غير المقصودة المحتملة.

ملاحظـة - سوف تتم دراسة رسوم ترخيص استخدام الترددات بالتعاون مع الفريق المعني بالقرار 9 (المراجَع في دبي، 2014) لتجنب الازدواج في الدراسة.

(5 الاتجاهات في إعداد مشغلي الشبكات المتنقلة الافتراضية وإطارهم التنظيمية.

# 3 الناتج المتوقع

إعداد أفضل الممارسات في كل من المجالات التالية:

 أ ) دعم التقاسم المناسب للبنية التحتية

ب) تشجيع تخفيض الأسعار/التعريفات فيما يخص المستهلكين من خلال المنافسة

ج) تحفيز النفاذ إلى هذه الخدمات واستخدامها.

# 4 التوقيت

سيقدم تقرير مؤقت إلى لجنة الدراسات 1 في عام 2020. ويقترح أن تُستكمل هذه الدراسة في عام 2022 عندما يقدَّم تقرير نهائي بشأنها.

# 5 جهات الاقتراح/الجهات الراعية

اقترحت لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات، مواصلة بحث هذه المسألة على النحو المعدل هنا.

# 6 مصادر المُدخلات

يتمثل المصدر الرئيسي للمدخلات في تجارب الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشأن قضايا تحديد التكاليف والأسعار. وستكون المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع ضرورية لنجاح دراسة هذه القضية.

وينبغي أيضاً استعمال المقابلات والتقارير والدراسات الاستقصائية المتوفرة من أجل جمع البيانات والمعلومات لوضع صيغة نهائية لمجموعة شاملة من الخطوط التوجيهية بشأن أفضل الممارسات.

وينبغي أيضاً استعمال المواد المتوفرة لدى منظمات الاتصالات الإقليمية ومراكز البحوث في مجال الاتصالات والمصنعين وأفرقة العمل، بغية تفادي الازدواجية في العمل.

ومن المتوقع تقديم مساهمات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين إليه، ومن لجان الدراسات المعنية في قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات، لا سيما لجنة الدراسات 2 لهذا القطاع، وقطاع تنمية الاتصالات، ومن أصحاب المصلحة الآخرين.

# 7 الجمهور المستهدَف

جميع فئات الجمهور المستهدف المشار إليه أدناه، مع إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان النامية.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمهور المستهدف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[3]](#footnote-3)1 |
| واضعو سياسات الاتصالات | نعم | نعم |
| منظمو الاتصالات | نعم | نعم |
| مقدمو الخدمات/المشغلون | نعم | نعم |
| المصنعون | نعم | نعم |
| برنامج قطاع تنمية الاتصالات | نعم | نعم |

 أ ) الجمهور المستهدف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

جميع واضعي سياسات الاتصالات ومنظمي الاتصالات ومقدمي الخدمات والمشغلين على الصعيد الوطني، خصوصاً في البلدان النامية، إضافةً إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

توزع نتائج دراسة المسألة من خلال تقارير مرحلية ونهائية صادرة عن قطاع تنمية الاتصالات، مما يوفر وسيلة لتزويد الجمهور دورياً بمعلومات محدثة عن العمل المنجز ويسمح لهم بتقديم مدخلات و/أو التماس توضيحات/مزيد من المعلومات من لجنة الدراسات 1 عندما يحتاجون ذلك.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

التوزيع الإلكتروني للتقرير والمبادئ التوجيهية على جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والهيئات الوطنية لتنظيم الاتصالات المعنية والمكاتب الإقليمية للاتحاد.

توزيع التقرير والمبادئ التوجيهية على المنتدى العالمي لمنظمي الاتصالات والحلقات الدراسية ذات الصلة لمكتب تنمية الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات.

ما هي الطريقة؟

(1 في إطار لجنة الدراسات: ☑

- مسألة (خلال فترة دراسة متعددة السنوات) ☑

(2 في إطار أنشطة مكتب تنمية الاتصالات العادية:

- الهدف 2 ☑

- مشاريع: مبادرات إقليمية □

- خبراء استشاريون ☑

# 9 التنسيق والتعاون

سيتعين على لجنة الدراسات لقطاع تنمية الاتصالات المعنية بهذه المسألة أن تقوم بالتنسيق مع:

- المسائل ذات الصلة للجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات، وخصوصاً المسألة 1/1

- لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات، وخصوصاً لجنة الدراسات 3

- جهات الاتصال ذات الصلة في مكتب تنمية الاتصالات والمكاتب الإقليمية للاتحاد

- الخبراء والمنظمات ذات الخبرة في هذا المجال.

# 10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

الهدف 2 لقطاع تنمية الاتصالات.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

سيقام اتصال مباشر في إطار المسألة 4/1 مع لجنة الدراسات 3 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأفرقتها الإقليمية لإفريقيا (SG3RG‑AFR) وآسيا وأوقيانوسيا (SG3RG‑AO) والدول العربية (SG3RG‑ARB) وأمريكا اللاتينية والكاريب‍ي (SG3RG‑LAC) ولجنتي الدراسات 1 و2 التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بالقضايا ذات الصلة بتكاليف وتعريفات خدمات الاتصالات وبرنامج البيئة التمكينية في قطاع تنمية الاتصالات.

وجميع المعلومات الأخرى التي قد تتضح خلال دراسة هذه المسألة.

MOD MEX/47/4

 المسـألة 5/1

نشر البنية التحتية للنطاق العريض والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والشحيحة الخدمات

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

من أجل الاستمرار في المساهمة في تحقيق الأهداف التي حددتها خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتعزيز بلوغ أهداف التنمية المستدامة المحددة في سبتمبر 2015، من الضروري مواجهة التحدي المتمثل في تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية والنائية في البلدان النامية[[4]](#footnote-4)1، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم.

وتمثل إقامة بنية تحتية أساسية للاتصالات تكون فعّالة من حيث التكلفة ومستدامة في المناطق الريفية والنائية جانباً مهماً يتطلب مزيداً من الدراسة. وتتمثل أول خطوة لهذه المسألة في تحديد نظام مناسب لتوفير خدمات الاتصالات المطلوبة في المناطق الريفية دون تحديد متطلبات النظام المناسب والتصدي للتحديات في المناطق الريفية.

وتكون أنظمة شبكات الاتصالات الحالية في معظم الأحيان مصممة أساساً للمناطق الحضرية حيث يفترض أن تتوفر البنية التحتية الداعمة اللازمة (الطاقة الكافية، المباني/المأوى، قابلية النفاذ، القوة العاملة الماهرة المطلوبة للتشغيل وما إلى ذلك) لإنشاء شبكة اتصالات. ومن ثم فإن الأنظمة الحالية تلب‍ي المتطلبات الخاصة بالمناطق الريفية من أجل نشرها على نطاق واسع.

ويعد النقص في الطاقة، ووعورة التضاريس، ونقص القوى العاملة الماهرة، والنفاذ والنقل، وتركيب الشبكات وصيانتها، من بين التحديات المعروفة التي تواجهها البلدان النامية التي تخطط لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة.

ويتوقع أن تجري لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات مزيداً من الدراسات التفصيلية التي تتناول التحديات المتمثلة في نشر البنية التحتية الفعّالة من حيث التكاليف والمستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية، مع مراعاة المنظور الإجمالي.

وبناءً على ذلك، ينبغي تعزيز هدف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتمثل في "توصيل القرى بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية" على نحو أكثر كثافة بواسطة استعمال تكنولوجيات النطاق العريض الناشئة في مختلف خدمات التطبيقات الإلكترونية بغية تفعيل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية والنائية. ولا تزال مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض (MCT) ومكاتب النداء العمومية (PCO) ومراكز النفاذ المجتمعي (CAC) ومكاتب البريد الإلكترونية تتوفر فيها الفعالية بالقياس إلى التكلفة من حيث تقاسم سكان المجتمع المحلي للبنية التحتية والمرافق والتوجه نحو هدف توفير نفاذ الفرد إلى الاتصالات.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

- التقنيات والحلول المستدامة التي يمكن أن تؤثر على توفير خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية، مع التشديد على التقنيات والحلول التي تستخدم أحدث التكنولوجيات المصممة لتخفيض التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للبنية التحتية، ولمساعدة التقارب بين الخدمات والتطبيقات مع مراعاة اعتبارات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- الصعوبات التي تواجه إنشاء أو تحديث البنية التحتية للاتصالات في المناطق الريفية.

- الصعوبات التي تواجه نشر الشبكات الثابتة والمتنقلة في المناطق الريفية في البلدان النامية، والمتطلبات التي يتعين على هذه الأنظمة الوفاء بها.

- الاحتياجات والسياسات والآليات والمبادرات التنظيمية لرأب الفجوة الرقمية عن طريق زيادة النفاذ إلى النطاق العريض.

- جودة الخدمات المقدمة، والفعالية من حيث التكاليف ودرجة الملاءمة في المناطق الجغرافية المختلفة واستدامة التقنيات والحلول.

- نماذج الأعمال من أجل النشر المستدام للشبكات والخدمات في المناطق الريفية والمناطق النائية مع مراعاة الأولويات المحددة على أساس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

- زيادة توافر الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تتيح توصيلية معززة، بتكاليف تتناقص تدريجياً، وبانخفاض في استهلاك الطاقة وفي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- الخبرة المكتسبة في دورات الدراسة السابقة لقطاع تنمية الاتصالات، في أنحاء كثيرة من البلدان النامية الي تعمل على تنفيذ وتحسين برامج الاتصالات الريفية الكبرى، مع زيادة أعداد البلدان التي تستجيب لحالات محددة وتطلب استعمال "أفضل الممارسات" داخل البلدان على النحو الموضح في أعمال قطاع تنمية الاتصالات.

- تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية وغيرها من العوامل للحصول على استجابات مختلفة مبتكرة في كثير من الأحيان للوفاء بالطلب على خدمات الوسائط المتعددة من السكان في المناطق الريفية والمناطق النائية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

- التقدم المستمر في مسائل تنمية/إدارة الموارد البشرية التي تمثل عنصراً أساسياً في إنشاء بنية تحتية مستدامة للاتصالات.

وخلال الدراسة التي تجري في إطار كل بند من هذه البنود، ينبغي كذلك دراسة الأمور التالية وإبرازها في نواتج المسألة:

- الاستدامة البيئية في نشر البنية التحتية وضرورة توفير المتانة اللازمة للبنية التحتية للاتصالات؛

- الجوانب المتعلقة بالصيانة والتشغيل لتوفير خدمة مستمرة تتسم بالجودة؛

- العوامل المتعلقة بجانب الطلب والممارسات المتعلقة بإنتاج أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وزيادة استعمالها؛

- جهود بناء مجموعات مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل نشر خدمات النطاق العريض؛

- توفير المحتوى الملائم للظروف المحلية؛

- أسعار ميسورة للخدمات/الأجهزة بالنسبة للمستعملين في المناطق الريفية لتبني وتلبية احتياجاتهم من التنمية؛

- استراتيجيات للاحتفاظ بالموظفين التقنيين وتشجيع تدريبهم من أجل ضمان موثوقية البنى التحتية للاتصالات؛

- تشجيع صغار المشغلين والمشغلين غير الهادفين للربح في المجتمعات المحلية من خلال التخطيط للطيف الراديوي ومنح الرخص؛

وعند التعامل مع الدراسات المذكورة أعلاه تتسم الأعمال الجارية، استجابة للمسائل الأخرى التي تجري معالجتها في قطاع تنمية الاتصالات وخاصة التنسيق عن كثب مع الأنشطة ذات الصلة لهذه المسائل وخاصة المسائل 1/1 و2/1 و4/1 وكذلك المسائل 2/2 و4/2 و5/2، بأهمية شديدة. وعلى النحو ذاته، ستأخذ هذه الدراسات في الاعتبار الحالات المتعلقة بتجمعات الشعوب الأصلية، والمناطق المعزولة والتي تعاني من نقص الخدمة الشديد في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وستبرز الاحتياجات التي تنفرد بها، فضلاً عن الحالات الخاصة الأخرى التي ينبغي دراستها لدى تنمية مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المناطق.

# 3 الناتج المتوقع

سيكون الناتج تقريراً عن نتائج الأعمال الجارية بالنسبة لكل بند من البنود المذكورة إلى جانب توصية أو أكثر في الأوقات الملائمة سواء أثناء الدراسة أو عند الانتهاء من الدورة الدراسية.

تجميع المعلومات ونشرها عن طريق تنظيم الحلقات الدراسية وورش العمل التي تتيح تبادل أفضل الممارسات بشأن نشر البنية التحتية للنطاق العريض في المناطق الريفية والمناطق الشحيحة الخدمات.

# 4 التوقيت

يجري إعداد الناتج على أساس سنوي. ويتم تحليل وتقييم ناتج السنة الأولى لتحديد خطة العمل في السنة التالية وهكذا دواليك.

# 5 جهات الاقتراح/الجهات الراعية

تمت الموافقة أصلاً على هذه المسألة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام (WTDC-94) 1994 وراجعتها فيما بعد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات للأعوام 1998 و2002 و2006 و2010 و2014. البرازيل والهند واليابان.

# 6 مصادر المُدخلات

المساهمات المرتقبة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين إليه، إلى جانب المدخلات من برامج مكتب تنمية الاتصالات ذات الصلة وخاصة مشاريع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية التي تم تنفيذها بنجاح. وستمكّن هذه المساهمات المسؤولين عن العمل بشأن هذه المسألة من صياغة أنسب الاستنتاجات والتوصيات والنواتج. ويشجَّع الاستعمال المكثف للمراسلات وتبادل المعلومات والخبرات على الخط كمصادر إضافية للمدخلات.

# 7 الجمهور المستهدَف

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمهور المستهدَف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[5]](#footnote-5)1 |
| واضعو السياسات ذوو الصلة | نعم | نعم |
| منظمو الاتصالات | نعم | نعم |
| السلطات الريفية | نعم | نعم |
| مقدمو الخدمات/المشغلون | نعم | نعم |
| المصنعون بمن فيهم مطورو البرمجيات | نعم | نعم |
| الموردون | نعم | نعم |

 أ ) الجمهور المستهدَف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

المديرون على مستوى الإدارة العليا والمستوى المتوسط من بين العاملين لدى مشغلي ومنظمي الاتصالات في البلدان النامية، بما في ذلك السلطات الريفية ذات الصلة، هم المستعملون الرئيسيون للناتج، وذلك رهناً بطبيعة هذا الناتج. وستسترعي نتائج الدراسة هذه الانتباه اللازم للبائعين كيما يركزوا جهودهم الإنمائية على تلبية احتياجات البلدان النامية.

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

سيتم البت في هذه الأساليب أثناء فترة الدراسة.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

في إطار لجنة الدراسات 1.

# 9 التنسيق والتعاون

سيتعين على لجنة الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات التي تتناول هذه المسألة أن تنسق مع الجهات التالية:

- جهات التنسيق في المسائل ذات الصلة في مكتب تنمية الاتصالات

- منسقو أنشطة المشاريع والبرامج ذات الصلة في مكتب تنمية الاتصالات

- المنظمات الإقليمية والعلمية التي لها ولاية على موضوع المسألة

- أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون (انظر التوصية ITU-D 20).

حسبما يتضح خلال فترة دراسة هذه المسألة.

# 10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

القرار 11 (المراجَع في دبي، 2014) والقرار 68 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والتوصية ITU‑D 19.

وتتصل المسألة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات الرامية إلى تعزيز تنمية شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

حسبما يتضح خلال فترة دراسة هذه المسألة.

MOD MEX/47/5

المسـألة 6/1

توعية المستهلك وحمايته وحقوقه: القوانين واللوائح
والأسس الاقتصادية وشبكات المستهلكين

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

أمام التطور السريع للاتصالات وظهور معدات أكثر تطوراً فأكثر في السوق، قد يجد المستهلكون الذين ليست لديهم خبرة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنفسهم في حيرة من أمرهم. وبالتالي أصبح إعلام المستهلك وحقوقه أمرين من الأمور ذات الأولوية.

وقد أصبحت قضية حماية المستهلك مبعث قلق مستمر. لكن لم تضع جهات التنظيم، ولا جهات التشغيل، ولا جهات توفير الخدمات، ولا جهات تصنيع التجهيزات، تعريفاً أو أساساً قانونياً محدَّداً لصكوك حماية المستهلك التي يتعيَّن تنفيذها والتي تضمن النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجيدة بتكلفة منخفضة.

ونظراً لوتيرة التغيرات في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي للهيئات المسؤولة عن حماية المستهلك (هيئات التنظيم وكيانات القطاعين العام والخاص) أن تجري بانتظام تعديلات للأطر التنظيمية تستند إلى التوازن الصحيح بين مصالح جهات التشغيل/جهات توفير الخدمات ومصالح المستخدمين في مجالات مثل عقود الاشتراك، وحماية الملكية الفكرية وإدارة الحقوق الرقمية، دون المساس بالنماذج المبتكرة للتجارة الإلكترونية.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها هيئات التنظيم إرساء ثقافة الأمن التي تعزز الثقة في تطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتحقق بها فعلاً حماية الخصوصية والمستهلكين. ولذلك، من الضروري تنفيذ القوانين والسياسات والممارسات التنظيمية، ووضع آليات شفافة وفعالة لحماية المستهلك من أجل بناء الثقة وتعزيز الشعور بالأمن.

وبالمثل، لكي يتسنى لهذه الأنظمة الحد من الممارسات التجارية الاحتيالية والمضللة وغير النزيهة ومنعها، من الضروري تعزيز التثقيف وتعميم خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو ملائم بين جميع المستهلكين لتمكينهم من الاختيار عن اطلاع ومن أن يتمتعوا بآليات حماية وتعويض كاف في حالة حدوث أي مشكلات.

ولذلك، من المهم لجميع الأطراف المعنية بحماية المستهلك (الهيئات التنظيمية وهيئات حماية المستهلك وواضعو السياسات والقطاع الخاص) أن تشارك في تثقيف وتوعية المستهلكين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال.

ويزيد التنافس بين القطاعات مع ظهور الخدمات المتأتية عن تقارب التكنولوجيات والخدمات والمنصات من ضرورة تعزيز التعاون عبر الحدود، وتحسين كفاءات هيئات التنظيم والجهات التي تضع السياسات، والأدوات المصمَّمة لحماية المستهلكين.

واعتباراً لما ورد أعلاه، من المهم ألاّ يغيب عن البال أن التقرير النهائي عن آخر فترة للدراسة يتضمن استعراضاً لحالة حقوق المستهلك المتعلقة بخدمات الاتصالات، والتحديات القائمة في مجال حماية المستهلك، بما في ذلك الابتكار التكنولوجي، والمنافسة في السوق، وتبدّل نماذج الأعمال والجهات التنظيمية والموارد والقدرات، واحتياجات فئات محددة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، وإطار حقوق المستهلك والجوانب الاقتصادية لحماية المستهلك.

و ستستفيد الدول الأعضاء وأعضاء القطاع من إعداد تقرير وتوصيات، عند الاقتضاء، بشأن شتى الموارد والاستراتيجيات والأدوات المتاحة لتحسين إنفاذ قوانينها وقواعدها ولوائحها الوطنية والإقليمية الناظمة لإعلام المستهلكين وحمايتهم وحقوقهم، من زاوية القوانين واللوائح والأسس الاقتصادية وشبكات/منظمات حماية المستهلك.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

 أ ) الأساليب التنظيمية والاستراتيجيات التي وضعتها الأجهزة العمومية المعنية بحماية المستهلكين فيما يتعلق بالقوانين/اللوائح والأنشطة التنظيمية.

ب) الآليات/الوسائل التي وضعتها هيئات التنظيم لكي يتسنى لجهات التشغيل/جهات توفير الخدمات نشر معلومات شفافة وقابلة للمقارنة وكافية ومحدثة عن الأسعار والتعريفات والمصروفات المتعلقة بإنهاء العقد والنفاذ إلى خدمات الاتصالات وتحديثها، وغيرها من المعلومات، من أجل إطلاع المستهلكين على التطورات.

ج) الآليات/الوسائل التي وضعتها هيئات التنظيم لتزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة عن الاتصالات، وتمكينهم من معرفة حقوقهم وممارستها، واستعمال خدماتهم بطريقة سليمة، واتخاذ قرارات مستنيرة لدى تعاقدهم للحصول على الخدمات.

د ) دور المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية في الدفاع عن حقوق المستهلكين في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ﻫ ) كل التدابير الاقتصادية والمالية التي تعتمدها السلطات الوطنية لصالح مستهلكي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة بعض الفئات المعيَّنة من المستخدمين (الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال).

و ) التحديات التي تواجه توفير الخدمات المتقاربة الجديدة (شفافية عروض توفير الخدمات وانسيابية حركة الأسواق، وجودة الخدمات وتوافرها، وخدمات القيمة المضافة، وخدمات ما بعد المبيع، وإجراءات البت في شكاوى المستهلكين أو الاهتمام بشواغلهم، وما إلى ذلك) المتعلقة بحماية المستهلك، وكذلك السياسات واللوائح والقواعد التي تضعها هيئات التنظيم الوطنية لحماية المستهلك من التجاوزات التي قد ترتكبها جهات التشغيل/جهات توفير هذه الخدمات المتقاربة.

ﺯ ) الآليات والأدوات التي تمكّن من تزويد المستخدمين والجماهير بمعلومات حساسة بشأن الحماية المدنية.

ﺡ) آليات لتشجيع إعداد معلومات مفيدة وأدوات عملية لاستخدامها في تعزيز الإلمام بالمعارف الرقمية، ولا سيما في أوساط فئات محددة مثل النساء والأطفال.

ﻁ) الآليات والأدوات التي تروج لها الهيئات التنظيمية لرصد أداء خدمات الشبكات المتنقلة للمستعمل النهائي، من أجل تقييم جودة الخدمة التي يتلقاها المستهلكون.

ﻱ) أفضل الممارسات المؤسسية الموجهة لفائدة مستهلكي خدمات الاتصالات.

ﻙ) الدراسات المتعلقة بمعايير حماية مستهلكي ومستعملي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ﻝ) تحديد حلول لضمان حقوق مستعملي ومستهلكي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحمايتها وتحديداً في مجالات الجودة، والأمن، وآليات تحديد التعريفات، بالتعاون مع لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات.

# 3 الناتج المتوقع

 أ ) إعداد تقرير و/أو توصيات إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومنظمات حماية المستهلك وجهات التشغيل/جهات توفير الخدمات تحدَّد فيه المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات، لمساعدة هذه الجهات في إيجاد الأدوات اللازمة لإرساء ثقافة أفضل بشأن حماية المستهلك فيما يتعلق بالإعلام والتوعية، وإدراج الحقوق الأساسية للمستهلك في القوانين والنصوص التنظيمية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية وحماية المستهلك في توفير جميع خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) تنظيم حلقات دراسية إقليمية بشأن حماية المستهلك: إعلام المستهلك وحمايته وحقوقه: القوانين والأسس الاقتصادية وشبكات المستهلكين.

# 4 التوقيت

سيقدم تقرير مؤقت إلى لجنة الدراسات 1 في عام 2019. ويُقترح أن تنجَز هذه الدراسة في عام 2021، عندما يقدم تقرير نهائي بشأنها، مع أي توصيات قد تُعتمد خلال فترة الدراسة.

# 5 الجهات المقترحة/الجهات الراعية

اقترحت لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات مواصلة بحث هذه المسألة بصيغتها المعدَّلة الواردة في الوثيقة الحالية.

# 6 مصادر المُدخلات

 أ ) مساهمات من الدول الأعضاء ومن أعضاء القطاعات ومن المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالأمر، مثل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورابطات المستهلكين المعترف بها

ب) دراسات استقصائية/مقابلات

ج) المعلومات المتعلقة بالتنظيم المتيسرة عن طريق مكتب تنمية الاتصالات

د ) المواقع الشبكية الخاصة بالهيئات الوطنية لتنظيم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم والهيئات الحكومية الإقليمية والوطنية المسؤولة عن حماية المستهلك ورابطات المستهلكين المعترف بها

ﻫ ) العمل ذو الصلة الجاري الاضطلاع به في قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية

و ) المصادر الأخرى ذات الصلة.

# 7 الجمهور المستهدَف

جميع فئات الجمهور المستهدَف المشار إليها فيما يلي، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمهور المستهدَف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[6]](#footnote-6)1 |
| واضعو سياسات الاتصالات | نعم | نعم |
| منظمو الاتصالات | نعم | نعم |
| منظمات حماية مستهلكي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | نعم | نعم |
| مقدمو الخدمات/المشغلون | نعم | نعم |
| المصنعون | نعم | نعم |
| برنامج قطاع تنمية الاتصالات | نعم | نعم |

 أ ) الجمهور المستهدَف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

واضعو سياسات الاتصالات ومنظمو الاتصالات ومقدمو الخدمات والمشغلون على الصعيد الوطني، إضافةً إلى الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المعترف بها لحماية المستهلكين في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

- التوزيع الإلكتروني للتقرير والمبادئ التوجيهية على جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والهيئات الوطنية لتنظيم الاتصالات المعنية والمكاتب الإقليمية للاتحاد

- توزيع التقرير والمبادئ التوجيهية على المنتدى العالمي لمنظمي الاتصالات والحلقات الدراسية لمكتب تنمية الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات ذات الصلة.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

 أ ) ما هي الطريقة؟

(1 في إطار لجنة دراسات: ☑

- مسألة (تُتناول على مدى فترة دراسة تمتد لعدة سنوات) □

(2 في إطار أنشطة مكتب تنمية الاتصالات العادية:

- الهدف 2 ☑

- المشاريع: مبادرات إقليمية □

- الخبراء الاستشاريون □

(3 في إطار آخر - يرجى التحديد (مثلاً، في إطار إقليمي، في إطار منظمات أخرى،
بالاشتراك مع منظمات أخرى، إلخ.) □

بالاشتراك مع هيئات دولية وإقليمية ووطنية معتمدة لحماية حقوق المستهلكين في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) لماذا في إطار لجنة الدراسات؟

تُعتبر لجنة الدراسات أفضل وسيلة لمشاركة البلدان النامية أوسع مشاركة ممكنة سواء في العمل بشأن هذه المسألة وفي تهيئة الوثائق التي ستنتج عن ذلك (أي المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات).

# 9 التنسيق والتعاون

ينبغي تنسيق هذه المسألة مع الهدف 2 لقطاع تنمية الاتصالات ومع المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقترحة للدراسة في لجان الدارسات خلال الفترة 2018‑2014.

# 10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

الهدف 2 لقطاع تنمية الاتصالات.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

حسبما يتضح خلال فترة دراسة هذه المسألة

MOD MEX/47/6

المسـألة 7/1

نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة
إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى أن مليار شخص في العالم يتعايشون مع نوع ما من الإعاقة. ووفقاً لمعلومات المنظمة ذاتها، يعيش زهاء %80 من الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتظهر الإعاقة بأشكال ودرجات مختلفة تتعلق بالجوانب البدنية أو الحسيّة أو العقلية. كذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع تؤدي لدى المسنين إلى انخفاض قُدُراتهم. ومن ثم، يرجّح أن يستمر عدد الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة في التزايد.

ويُعد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع سياسة عامة لدى الدول الأعضاء. والهدف من هذه السياسة هو توفير الشروط الضرورية التي تكفل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على نفس الفرص في العيش شأنهم في ذلك شأن باقي السكان. وقد تطورت السياسة العامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأتاحت لهذه الفئة من الأشخاص إمكانية الوصول إلى البنية التحتية في المدن بمزيد من اليسر، وحسّن الخدمات الصحة وإعادة التأهيل المقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز سياسات مشتركة للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالاتصالات، قررت الدول الأعضاء أثناء المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (حيدر آباد، 2010) بموجب القرار 20 (المراجَع في حيدر آباد، 2010) أنه ينبغي أن يتاح النفاذ إلى وسائل الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات على أساس غير تمييزي.

وأقرّ الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بضرورة التصدي للتحديات المحددة التي تواجه الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين والمجتمعات المحلية في المناطق النائية والريفية.

وفي 13 ديسمبر 2006 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، التي دخلت حيز النفاذ في 3 مايو 2008.

وبالإضافة إلى ذلك، يدعو القرار 175 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إدخال آليات لتعزيز آليات لتعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات الاتصالات وتحسين توافقها وإمكانية استخدامها، والتشجع على وضع تطبيقات تمكن من استخدام هذه الخدمات على قدم المساواة مع الآخرين.

وأخيرا، ينبغي استرعاء الانتباه إلى القرار 70 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يقضي بأن تراعي لجان الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات جوانب التصميم العالمي في عملها، والمعايير غير التمييزية، ولوائح الخدمة، والإجراءات الخاصة بكل الأشخاص، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة.

ومن المهم أيضا استرعاء الانتباه إلى تقرير السياسة النموذجية بشأن إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أصدره الاتحاد في نوفمبر 2014 بالتعاون مع المبادرة العالمية لشمولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (G3ICT) والذي يسلط الضوء على سلسلة من العناصر المتعلقة بوضع سياسات بشأن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية، والاتصالات المتنقلة، وبرامج التلفزيون والفيديو، والنفاذ إلى الخدمات عبر الويب، والمشتريات العامة. ويقرّ التقرير أيضا بالحاجة إلى أطر تشريعية مرنة تعزز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو منصف في بيئة تكنولوجية متغيرة باستمرار.

واعتباراً لما تقدّم، من المهم مراعاة الأعمال والدراسات التي اضطلعت بها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما لجنة الدراسات 6 المعنية بالتشفير والأنظمة والتطبيقات متعددة الوسائط، ولجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية، ولا سيما لجنة الدراسات 6 المعنية بالخدمة الإذاعية.

## 1.1 معايير إمكانية النفاذ

تُعدّ هذه المعايير ضرورية لكي يتسنى استعمال التجهيزات والخدمات من قِبل أكبر عدد ممكن من الأشخاص على أن تكون قابلة للتشغيل البيني وأن توفر الجودة المطلوبة للخدمات. وقد أعد قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد العديد من التوصيات والوثائق التي توفر معلومات عن نطاق واسع من معايير إمكانية النفاذ.

ومن المهم أيضاً مراعاة مشاركة أصحاب المصلحة حيث ينبغي أن يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في عملية صياغة الأحكام القانونية/التنظيمية والسياسة العامة والمعايير.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

- إجراء دراسة تحليلية عن السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى ابتكار أكثر الحلول التكنولوجية تقدماً وتشجيعها وتنفيذها مما يسمح للمعوقين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشروط متساوية مع باقي السكان.

- تحديد الآليات التي تمكّن من وضع الأطر القانونية الوطنية والتوجيهات والمبادئ التوجيهية لتعزيز النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توافقها وإمكانية استخدامها.

- تحليل السياسات والآليات والخدمات والبرامج الرامية إلى ضمان تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام خدمات الاتصالات والاستفادة منها.

- تحديد المنهجيات التي تمكّن من تجميع إحصائيات عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تركز على المستعملين ذوي الإعاقة.

- تحديد آليات مناسبة للترويج والنشر لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على استعمال خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

# 3 الناتج المتوقع

يُقترح أن تُفضي المسألة المقترحة للدراسة إلى إعداد تقرير يتضمن آليات وتوجيهات ومبادئ توجيهية تشجع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، على وضع سياسات وأطر قانونية واستراتيجيات للنهوض بتنفيذ خدمات وحلول توفر سبل نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في إتقان القراءة والكتابة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، سيساعد التقرير الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على تحديد أفضل الممارسات التجارية والحكومية المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواجب تطبيقها فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وينبغي أن يتضمن التقرير السياسات التنظيمية اللازمة لتوفير سبل الحصول على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

 أ ) المبادئ التي يتعيّن على مقدمي الخدمات أو مصنّعي التجهيزات تطبيقها (أي تساوي فرص النفاذ، الأجهزة التي تكفل سبل النفاذ/الأجهزة الملائمة)؛

ب) توصية بشأن الحصول على النفاذ المرغوب فيه إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) مخططات مقترحة من أجل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات؛

د ) تقييم بالتكلفة الاقتصادية ومقارنة للحلول التكنولوجية المتوفرة؛

ﻫ ) توصية بشأن أفضل الممارسات التجارية التي يطبّقها مقدمو الخدمات فيما يتعلق بالصعوبات الخاصة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة للنفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

و ) توصيات بشأن أفضل الممارسات الحكومية التي تطبقها حكومات الدول الأعضاء لتعزيز وضمان نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

# 4 التوقيت

ينبغي إدراج هذه الأنشطة في برنامج أنشطة لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات للفترة 2018‑2017 باعتبارها مسألة جديدة.

1.4 يُتوقع تقديم تقرير منتصف المدة بحلول عام 2019.

2.4 يُتوقع تقديم التقرير النهائي بحلول عام 2020.

# 5 الجهات المقترحة/الجهات الراعية

المكسيك/لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL)
الهند، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
السيد كيشور بابو يارابالا
الهاتف: +919013130220
البريد الإلكتروني: Dirir2-dot@nic.in

الهند، مركز تنمية التليماتية (CDOT)
السيد ب. سريدهاران، الهند
الهاتف: +919013130220
البريد الإلكتروني: srib@cdot.in

# 6 مصادر المُدخلات

يشجع أصحاب المصلحة المبينون أدناه على تقديم معلومات بشأن المسألة المطروحة للدراسة: الدول الأعضاء، أعضاء القطاعات، المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، المؤسسات العامة والخاصة، منظمات المجتمع المدني المشاركة في وضع السياسات العامة والمدافعة عن استحداث حلول تكنولوجية للتخفيف من الصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة للنفاذ إلى الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

# 7 الجمهور المستهدَف

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمهور المستهدَف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[7]](#footnote-7)1 |
| واضعو سياسات الاتصالات | مهتمون | مهتمون جداً |
| منظمو الاتصالات | مهتمون | مهتمون جداً |
| مقدمو الخدمات/المشغلون | مهتمون | مهتمون جداً |
| المصنعون | مهتمون | مهتمون |

 أ ) الجمهور المستهدَف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

ستُفيد نتائج الدراسة الدول الأعضاء، وبوجه خاص إدارات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، في وضع السياسات العامة وتنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات التي تستهدف تنفيذ حلول تكنولوجية تحسّن إمكانيات نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النتائج ستمكن أعضاء القطاعات ومقدمي الخدمات الذين يقيمون في تلك البلدان من تصميم وتطبيق ممارسات تجارية ناجحة وثابتة الفعالية من أجل تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل نفاذهم إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

يمكن لسلطات الدول الأعضاء أن تبحث تصميم سياسات واستراتيجيات لتنفيذ أكثر الحلول التكنولوجية ملاءمة فيما يتعلق بخصائص سكانها وبلدانها. وفي هذا الخصوص، يمكن أن توضع خطط عمل قصيرة الأجل ومتوسطة، وطويلة الأجل بحيث يمكن تحقيق التنفيذ على مراحل.

وسيكون التقرير مفيداً أيضاً لإدارات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومقدمي الخدمات من أجل تشجيعهم على اعتماد الممارسات التجارية التي ينبغي تطبيقها لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبات خاصة.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

 أ ) ما هي الطريقة؟

(1 في إطار لجنة دراسات:

- مسألة (تدرسها لجنة دراسات على مدى عدة سنوات) ☑

(2 في إطار الأنشطة المعتادة لمكتب تنمية الاتصالات (يرجى الإشارة إلى البرامج والأنشطة
والمشاريع، وما إلى ذلك، التي ستكون ضمن أعمال مسألة الدراسة):

- البرنامج: الشمول الرقمي ☑

- المشاريع □

- الخبراء الاستشاريون □

- المكاتب الإقليمية □

(3 سبل أخرى - يرجى وصفها (مثلاً على الصعيد الإقليمي؛ في إطار منظمات أخرى؛
بالاشتراك مع منظمات أخرى؛ إلخ.) تحدد في خطة العمل □

ب) ما السبب؟

تعالَج المسألة في إطار لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات، بالتعاون الوثيق مع لجنة الدراسات 16 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات. (المسألة 26/16).

# 9 التنسيق والتعاون

يوصى بالتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة ومع مقدمي الخدمات الذين اعتمدوا أفضل الممارسات المكرّسة للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير نفاذهم إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

# 10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

تحدد في خطة العمل.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

-

لجنـة الدراسـات 2

MOD MEX/47/7

المسـألة 1/2

إقامة المجتمع الذكي: تصميم وتشغيل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المجتمع

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

سيتوقف تطوّر المجتمع بكل مجالاته - الثقافة والتعليم والصحة والنقل والتجارة – على التقدم المحرز بفضل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها. ويمكن أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في حماية الممتلكات والأشخاص؛ والإدارة الذكية لحركة مرور المركبات؛ وتوفير الطاقة الكهربائية؛ وقياس تأثيرات التلوث البيئي؛ وتحسين المحاصيل الزراعية؛ وإدارة الرعاية الصحية والتعليم؛ وإدارة موارد مياه الشرب وتنظيمها؛ وحل المشاكل التي تواجهها المدن والمناطق الريفية. وهذا هو المجتمع الذكي. وبالمثل، ووفقا لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، يمكن لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والبيئة والزراعة والعلوم، في إطار الاستراتيجيات السيبرانية الوطنية.

وتقرّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة بالإمكانات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعو إلى تحقيق زيادة ملموسة في النفاذ إلى هذه التكنولوجيات التي تساهم مساهمة حاسمة في دعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يرى الاتحاد أنه ينبغي على سبيل الأولوية دعم دوله الأعضاء في تحقيق تلك الأهداف، بالتعاون الوثيق مع المنتسبين الآخرين.

إن تحقيق وعود المجتمع الذكي يتوقف على ثلاثة دعائم تكنولوجية هي - التوصيلية والأجهزة الذكية والبرمجيات - وعلى مبادئ التنمية المستدامة.

أما التوصيلية فتتضمن وتشمل الشبكات القائمة فضلاً عن التكنولوجيات الجديدة التي غالباً ما تعتمد على الطيف الراديوي. وتشكل التوصيلية أداة تمكين أساسية للاتصالات من آلة إلى آلة (M2M) وعنصراً من عناصرها ومن التطبيقات والخدمات الناجمة عنها مثل الحكومة الإلكترونية وإدارة حركة المرور والسلامة على الطرقات.

ويشكّل إنترنت الأشياء أحد أبرز مظاهر التقدم التي تعِد بتغيير أساليب العيش والعمل والتعلم والسفر والترفيه وتقديم الرعاية من خلال النفاذ إلى معلومات أكثر وأفضل في الوقت الفعلي وفرص تعلم أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستعانة بتكنولوجيات إنترنت الأشياء للتعامل مع التحديات الإنمائية في العالم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من %50 من أنشطة إنترنت الأشياء تركز حاليا على التصنيع والنقل والمدن الذكية وتطبيقات المستعملين، غير أنه يتوقع أن تتمكن جميع الصناعات في المستقبل من تنفيذ مبادرات إنترنت الأشياء وإبراز نماذج جديدة للأعمال وعمليات ضبط سير العمل وتمكينها.

أما الأجهزة الذكية فهي الأشياء الموصولة التي تسمح بإيجاد المجتمعات الذكية. فالسيارات وإشارات المرور الضوئية والكاميرات ومضخات المياه وشبكات الكهرباء والأجهزة المن‍زلية والإضاءة في الشوارع وأجهزة المتابعة الصحية هي كلها أمثلة على الأشياء التي يجب أن تصبح أجهزة ذكية وموصولة لتتمكن من إحراز تقدم كبير في تحقيق الاستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى أهمية هذا الأمر بشكل خاص في البلدان النامية.

أما وضع البرمجيات فيسمح بتوصيل وإيجاد أول دعامتين اللتين تسمحان مجتمعتين بإيجاد خدمات جديدة لم يكن وجودها ممكنا من قبل. وتؤدي هذه الخدمات الجديدة إلى تغيير كل مظاهر الحياة سواء فيما يخص كفاءة استخدام الطاقة أو التحسينات البيئية أو السلامة على الطرقات أو الغذاء أو سلامة المياه أو التصنيع أو الخدمات الحكومية الأساسية.

وسيكون من الممكن أن يستند العمل المنجز في إطار مسألة الدراسة هذه إلى القـرار 139 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، والقرار 197 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) بشأن تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل، والقـرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، والقـرار 98 (المراجَع في الحمامات، 2016) بشأن تعزيز تقييس إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية، والقرارITU−R 66 الصادر عن جمعية الاتصالات الراديوية بشأن الدراسات المتعلقة بالأنظمة والتطبيقات اللاسلكية لتطوير إنترنت الأشياء.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

(1 إجراء مناقشات وتقديم المساعدة في مجال التوعية بأساليب تحسين التوصيلية بغرض دعم المجتمعات الذكية، بما في ذلك التوصيلية الرامية إلى دعم الشبكات الذكية والمدن الذكية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة والنقل والأعمال والتعليم والتدريب والصحة والبيئة والزراعة والعلوم.

(2 النظر في أفضل الممارسات الرامية إلى تعزيز الأجهزة الذكية والسماح بنشرها واستخدامها، بما في ذلك الأجهزة المتنقلة، وقد برزت أهمية تطبيق هذه الأجهزة.

(3 إجراء دراسة استقصائية عن الطرائق والأمثلة التي تسمح للبرمجيات المفتوحة المصدر و/أو المشمولة بالملكية الخاصة بتوصيل الأجهزة الذكية مما يدعم الخدمات والمدن والمجتمعات الذكية.

(4 تحديد معلمة للقياس واختبار الأداء بالنسبة إلى مؤشرات نوعية الحياة في المدن الذكية وآليات التنظيم والتواصل المحتملة التي يمكن اتباعها من أجل إدارة رشيدة في المدن.

(5 تقاسم التجارب وأفضل الممارسات في بناء المدن الذكية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع.

(6 تعزيز بناء القدرات واكتساب المعارف بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل اعتماد المهارات المطلوبة لتطوير مجتمع ذكي.

(7 تشجيع إنشاء أطر تنظيمية وقانونية وسياساتية تعزز اقتصاد المجتمع الذكي والاستثمار والابتكار فيه وتطويره، بما يتيح الإدماج الكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة والنقل والأعمال والتعليم والتدريب والصحة والبيئة والزراعة والعلوم.

(8 تشجيع التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من أجل سد الفجوة الرقمية والمعرفية عن طريق المساعدة التقنية والمالية، وبرامج البحوث ونقل التكنولوجيا، حتى يتسنى النفاذ إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان والمناطق التي لا يزال يتعذر ذلك فيها.

# 3 الناتج المتوقع

من النواتج المتوقع أن يؤتيها تناول هذه المسألة ما يلي:

 أ ) مبادئ توجيهية تسمح للأطر التنظيمية والقانونية والسياسية بتيسير تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو.

ب) دراسات حالات عن الطريقة التي تسمح باستخدام الاتصالات وغيرها من وسائل التوصيلية، بما ذلك الاتصالات من آلة إلى آلة (M2M)، وبالنفاذ إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف دعم التنمية المستدامة وتعزيز المجتمعات الذكية في البلدان النامية.

ج) زيادة وعي المشاركين المعنيين فيما يتعلق باعتماد استراتيجيات مفتوحة المصدر تسمح بالنفاذ إلى الاتصالات ودراسة محركات زيادة درجة التأهب لاستعمال وتطوير البرمجيات المفتوحة المصدر لدعم الاتصالات في البلدان النامية، فضلاً عن تهيئة فرص للتعاون بين أعضاء الاتحاد من خلال استعراض الشراكات الناجحة؛

د ) تحليل العوامل المؤثرة في النشر الفعّال للتوصيلية من أجل دعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح باستخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية في المدن الذكية والمناطق الريفية؛

ه‍ ) تنظيم ورش العمل ودورات التدريب والحلقات الدراسية الرامية إلى تطوير القدرات التي تتيح تحسين النفاذ إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنترنت الأشياء ؛

و ) تقارير مرحلية سنوية وتقارير ختامية مفصلة تتضمن تحاليل ومعلومات وأفضل الممارسات فضلا عن أي تجربة عملية مكتسبة في المجالات التي تستخدم فيها الاتصالات وغيرها من الوسائل التي تتيح تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوصيل الأجهزة بهدف إيجاد مجتمع ذكي.

# 4 التوقيت

ينبغي تقديم تقرير تمهيدي إلى لجنة الدراسات في عام 2020. ويُفترض أن تنتهي الدراسات في عام 2021، على أن يقدَّم في ذلك الوقت تقرير نهائي.

# 5 جهات الاقتراح/الجهات الراعية

تمت الموافقة للمرة الأولى على هذه المسألة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 استناداً إلى المسألتين 1/2 و2/2.

# 6 مصادر المُدخلات

 أ ) التقدم الذي أحرزته لجان الدراسات بقطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية في دراسة المسائل المتصلة بهذه القضية.

ب) مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والأفرقة الإقليمية ومنسقي مكتب تنمية الاتصالات.

ج) التقدم المحرز في مبادرات مكتب تنمية الاتصالات بمشاركة منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص والمعنية باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيجاد المجتمع الذكي.

د ) التقدم المحرز في أي نشاط آخر ذي صلة تقوم به الأمانة العامة للاتحاد أو مكتب تنمية الاتصالات.

# 7 الجمهور المستهدَف

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمهور المستهدف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[8]](#footnote-8)1 |
| واضعو سياسات الاتصالات | نعم | نعم |
| منظمو الاتصالات | نعم | نعم |
| مقدمو الخدمات/المشغلون | نعم | نعم |
| المصنعون (مصنعو معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصناعة السيارات، إلخ.) | نعم | نعم |
| وزارات معنية | نعم | نعم |
| برامج مكتب تنمية الاتصالات | نعم | نعم |

 أ ) الجمهور المستهدَف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

واضعو سياسات الاتصالات المعنيون، والجهات المنظمة، والمشاركون في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الوسائط المتعددة، والمصنعون ومقدمو الخدمات.

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المبادرات الإقليمية لمكتب تنمية الاتصالات.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

في إطار أعمال لجنة الدراسات 2.

# 9 التنسيق والتعاون

- الوحدة ذات الصلة التابعة لمكتب تنمية الاتصالات والتي تعالج هذه المسائل.

- الأعمال ذات الصلة الجارية في القطاعين الآخرين في الاتحاد.

# 10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

تعنى جميع برامج مكتب تنمية الاتصالات بالمسألة فيما يخص الجوانب الخاصة المتعلقة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير التكنولوجيا، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتهيئة بيئة تمكينية، والشمول الرقمي، واتصالات الطوارئ.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

تُحدد لاحقاً خلال الفترة التي ستخضع فيها هذه المسألة الجديدة للدراسة.

MOD MEX/47/8

المسـألة 7/2

الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالتعرض البشري
للمجالات الكهرمغنطيسية

# 1 بيان الحالة أو المشكلة

شهدت السنوات العشر (10) الأخيرة انتشاراً سريعاً للغاية لمصادر مختلفة من المجالات الكهرمغنطيسية التي تخدم حاجات المجتمعات الحضرية والريفية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعزى هذا الانتشار السريع إلى المنافسة القوية والزيادة المستمرة للحركة ومتطلبات جودة الخدمة وتوسيع تغطية الشبكة واستحداث تكنولوجيات جديدة.

وسبَّب هذا الانتشار قلقاً من آثاره المحتملة على صحة الأفراد من جراء التعرض للانبعاثات لفترة طويلة.

ويتزايد قلق الناس ويتفاقم لشعورهم بأنهم لا يتلقون أي معلومات عن عملية نشر المنشآت التي تضم محطات راديوية تولد مجالات كهرمغنطيسية، نتيجة للتطور التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات؛ ونشأت عن ذلك شكاوى كثيرة رفعت إلى المشغلين والهيئات الحكومية المسؤولة عن الاتصالات الراديوية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونظراً إلى أن استمرار تطور الاتصالات الراديوية يرتهن بثقة الناس، فإنه ينبغي استكمال الأعمال التي تجريها فرقة العمل 1C التابعة للجنة الدراسات 1 لقطاع الاتصالات الراديوية ولجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات للاتحاد وفقاً لأحكام القرار 72 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن الشواغل المتصلة بالقياس فيما يخص التعرض البشري للمجالات الكهرمغنطيسية، والقرار 176 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)  بشأن التعرض البشري للمجالات الكهرمغنطيسية وقياسها، بدراسة آليات التنظيم والاتصالات المختلفة التي تطورها البلدان بهدف توعية السكان وإعلامهم وتسهيل نشر وتشغيل نظم الاتصالات الراديوية.

# 2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

ينبغي دراسة المواضيع التالية:

 أ ) تجميع وتحليل السياسات التنظيمية المتعلقة بالتعرض البشري للمجالات الكهرمغنطيسية التي تجري دراساتها أو تنفيذها للترخيص بإنشاء مواقع الاتصالات الراديوية ونظم الاتصالات المعتمدة على خطوط الكهرباء.

ب) وصف استراتيجيات أو طرائق توعية السكان وإعلامهم بشأن آثار المجالات الكهرمغنطيسية الناشئة عن نظم الاتصالات الراديوية.

ج) اقتراح مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات في هذا الشأن.

د ) التحديات المطروحة والفرص المتاحة فيما يتعلق بإعداد لوائح تقنية تنظيمية بشأن الحدود القصوى للتعرُّض للإشعاع الكهرمغنطيسي غير المؤين الصادر عن المحطات القاعدة الراديوية، ولمستويات معدل الامتصاص المحدّد.

# 3 الناتج المتوقع

 أ ) تقرير يقدم إلى الدول الأعضاء ويعرض خطوطاً توجيهية من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على حل المشاكل المماثلة التي تواجهها الهيئات التنظيمية.

ب) تنظيم ورش عمل وحلقات دراسية بغرض تبادل التجارب بشأن وضع الحدود القصوى للتعرُّض للإشعاع الكهرمغنطيسي غير المؤين الصادر عن المحطات القاعدة الراديوي.

# 4 التوقيت

سيقدم تقرير مؤقت إلى لجنة الدراسات في عام 2020. ويُقترح إنهاء هذه الدراسة في عام 2021 حيث يقدم تقرير نهائي يتضمن الخطوط التوجيهية.

# 5 جهات الاقتراح/الجهات الراعية

الدول الأعضاء.

# 6 مصادر المُدخلات

– الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

– المنظمات الإقليمية؛

– قطاعات الاتحاد؛

– منظمة الصحة العالمية؛

– اللجنة الدولية للحماية من الإشعاع غير المؤين (ICNIRP)؛

– معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE)؛

– مسؤولو التنسيق في مكتب تنمية الاتصالات.

# 7 الجمهور المستهدَف

 أ ) الجمهور المستهدَف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

| الجمهور المستهدَف | البلدان المتقدمة | البلدان النامية[[9]](#footnote-9)1 |
| --- | --- | --- |
| أصحاب القرار في مجالات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلطات المحلية | نعم | نعم |
| هيئات تنظيم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | نعم | نعم |
| مقدمو الخدمات/المشغلون | نعم | نعم |
| هيئات البناء/موردو التجهيزات | نعم | نعم |
| المستهلكون | نعم | نعم |

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

توزع نتائج هذه المسألة من خلال تقارير صادرة عن قطاع تنمية الاتصالات أو طبقاً لما يتم الاتفاق عليه خلال فترة الدراسة من أجل تناول المسألة بالدراسة.

# 8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

من الضروري التنسيق عن كثب مع برامج قطاع تنمية الاتصالات، ومع مسائل الدراسة الأخرى ذات الصلة بقطاع تنمية الاتصالات ولجان دراسات قطاع الاتصالات الراديوية التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تغير المناخ ومع لجنتي الدراسات 5 و7 لقطاع تقييس الاتصالات.

 أ ) ما هي الطريقة؟

(1 في إطار لجنة دراسات:

- مسألة (تدرسها لجنة دراسات على مدى عدة سنوات) ☑

(2 في إطار الأنشطة المعتادة لمكتب تنمية الاتصالات:

- البرامج ☑

- المشاريع ☑

- الخبراء الاستشاريون ☑

(3 سُبل أخرى - يرجى وصفها (مثلاً على الصعيد الإقليمي؛ في إطار منظمات أخرى؛ بالاشتراك مع منظمات أخرى؛ إلخ.) □

ب) ما السبب؟

لضمان عدم الازدواجية في أعمال ونتائج مسألة الدراسة هذه وأن هناك تعاوناً أفضل بين مكتب تنمية الاتصالات وقطاعي الاتحاد الآخرين وأعضاء القطاع ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

# 9 التنسيق والتعاون

سيتعيَّن على لجنة دراسات قطاع تنمية الاتصالات التي تتناول هذه المسألة، أن تنسق عملها مع:

- المسائل ذات الصلة لقطاع تنمية الاتصالات

- البرامج ذات الصلة لمكتب تنمية الاتصالات

- المكاتب الإقليمية

- لجان دراسات قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة

- فريق العمل المعني بالاتصالات في حالات الطوارئ (WGET)

- المنظمات الدولية والإقليمية والعلمية ذات الاختصاص في شأن المسألة.

# 10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

الناتج 1.5 للهدف 5.

# 11 معلومات أخرى ذات صلة

تحدَد في خطة العمل.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)
2. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-2)
3. 1 يشمل هذا المصطلح أيضاً أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-3)
4. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-4)
5. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-5)
6. 1 تشمل أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-6)
7. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-7)
8. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-8)
9. 1 تشمل أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجُزُرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-9)